

CHILDRENS RIGHTS THEMATIC AREA NARRATIVE IN ENGLISH ARABIC FRENCH PORTUGUESE AND SPANISH

Rachel Adams , Kelly Stone

Rachel Adams , Kelly Stone

©2025, RACHEL ADAMS , KELLY STONE



This work is licensed under the Creative Commons Attribution License (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction, provided the original work is properly credited. Cette œuvre est mise à disposition selon les termes de la licence Creative Commons Attribution (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), qui permet l'utilisation, la distribution et la reproduction sans restriction, pourvu que le mérite de la création originale soit adéquatement reconnu.

IDRC GRANT / SUBVENTION DU CRDI : - GLOBAL INDEX ON RESPONSIBLE ARTIFICIAL INTELLIGENCE

1.1 حقوق الطفل

المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول

البعد: حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي

البعد الفرعي: حقوق مدنية وسياسية

المجال المواضيعي: **حقوق الطفل**

تعريف المصطلحات

تشير مسألة حقوق الطفل لمجموعة فرعية من حقوق الإنسان التي تقرّ بالحاجة إلى توفير "الرعاية والحماية الخاصة" للأطفال، نظرًا لاعتمادهم على البالغين للبقاء على قيد الحياة، والحصول على الحماية والنمو. ويُعرّف "الطفل" بأنه كلّ إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه.

تمثّل اتفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطفل (UNCRC) المعيار العالمي لحقوق الطفل، والذي يمكن تبويبها ضمن أربع فئات: (1) حقوق البقاء على قيد الحياة (بما في ذلك الحقّ في الحياة والحصول على الخدمات الأساسية مثل الغذاء والسكن ومستوى معيشي لائق والخدمات الطبية)، و(2) حقوق التنمية (بما في ذلك الحقّ في التعليم، والترفيه، والتسلية، والأنشطة الثقافية، والوصول إلى المعلومات، وحرية الفكر والضمير والدين)، و(3) حقوق الحماية (بما في ذلك الحقّ في الحماية من جميع أشكال الإساءة والإهمال والاستغلال) و(4) حقوق المشاركة (بما في ذلك الحقّ في حرية التعبير، وإبداء الرأي في الأمور التي تمسّ حياة الطفل، والانضمام إلى الجمعيات والتجمّع السلمي). وإذا كانت اتفاقية حقوق الطفل تقرّ بالدور الأساسي للوالدين في

حماية حقوق أطفالهم فإنها تُلزم أيضاً الدول الأطراف بتهيئة الظروف المناسبة للاضطلاع بهذه المسؤوليات.

نشرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل سنة 2021، [التعليق العام رقم 25](#) بشأن "حقوق الطفل في البيئة الرقمية"، والذي يوفّر للدول الأطراف إرشادات حول كيفية تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في البيئة الرقمية. كما وضعت اليونيسف [توجيهات السياسات](#) بشأن الذكاء الاصطناعي للأطفال كجزء من مشروعها الخاص بالذكاء الاصطناعي للأطفال، والذي يعتمد على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ويقدم توصيات للدول والمنظمات الأطراف حول كيفية تطوير سياسات وأنظمة ذكاء اصطناعي من شأنها أن تدافع عن حقوق الطفل وتعزّزها. كما توجد، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، العديد من صكوك حقوق الإنسان التي تحمي أيضاً حقوق الطفل في العصر الرقمي وفي سياق التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وتشمل هذه الآليات [البروتوكول الاختياري](#) للأمم المتحدة حول اتفاقية حقوق الطفل والمتعلقة ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، واتفاقية مجلس أوروبا [لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية](#)؛ [وتوصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الطفل في البيئة الرقمية والمبادئ التوجيهية لمقدمي الخدمات الرقمية الصادرة عن نفس المنظمة.](#)

الأسس (النظرية)

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي حاضراً على جميع مستويات حياة الأطفال اليومية. ففي جميع أنحاء العالم، يشارك الأطفال بانتظام في منصات التواصل الاجتماعي، ويستخدمون التطبيقات والمواقع الإلكترونية والألعاب عبر الإنترنت كوسائل للترفيه والتعليم، وتدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي الكثير من هذه الوسائل، حيث تقدم توصيات للمستخدمين وتتوسط المحتوى. إنّ العديد من هذه الوسائل يمكنها أن تكون مفيدة للطفل إذ تسهّل الوصول إلى التعليم والاتصال بين النظراء، إلا أن استخدامها، إذا لم يكن منظماً، من شأنه أن يتحوّل إلى أخطار إضافية. ثم إن الافتقار إلى الشفافية في تصميم أدوات الذكاء الاصطناعي للأطفال وتطويرها ونشرها يهدّد، على سبيل المثال، حقوقهم في الخصوصية واللعب والحماية من الاستغلال وسوء المعاملة والتعليم [وعدم التمييز](#). إذ أنّ الأطفال في البيئة الرقمية الحالية أكثر عرضةً لمحتويات منطوية على الكره، ضارة أو مسيئة للآخرين و[للإعلانات](#) التي قد تكون ضارة.

وقد خلّص [بحث](#) صادر سنة 2020 حول الاستراتيجيات الوطنية لحماية الأطفال عبر الإنترنت في بلدان الغرب والجنوب العالمي إلى أنّ بعض البلدان لديها "شكل من أشكال الاستجابة التشريعية والسياسية"، ولكن هذه الأخيرة غالباً ما تكون "مجزأة" وتفقر إلى "إطار شامل لتوجيه العمل السياسي" أو إلى استجابة منسّقة بين الهيئات الحكومية. وتواجه العديد من البلدان، اليوم وبشكل عام، تحدي التفاوض بشأن "دعم استخدام أكبر للوسائط الرقمية" في أوساط الشباب، وهو ما يشمل الاستفادة من الفوائد المتوقعة لهم

وحمايتهم من المخاطر المحتملة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). نظراً لأن وجود إجراءات حكومية، أو غيابها، من شأنه أن يكون له تأثير غير متناسب على الأطفال، ونظراً لما يحمله العصر الرقمي الجديد من تهديد لهذه المجموعة الضعيفة، فإن تحليل هذا الإطار المفاهيمي أمر ضروري لدراسة الذكاء الاصطناعي المسؤول.

تعريفات

يقيم هذا الإطار المفاهيمي التدابير المعمول بها و/ أو تلك التي يتم العمل على وضعها لضمان تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطويرها واستخدامها بشكل يحمي حقوق الطفل. كما يجب أن يأخذ هذا التحليل بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، (1) الأطر القانونية المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، (2) الإجراءات الحكومية لتنفيذ تلك الأطر أو معالجة الموضوع، و(3) الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال في بلد ما.

يمكن للأطر القانونية في دولة ما، بما في ذلك الأطر الموجودة مسبقاً أو تلك التي تم اقتراحها، أن تكون على شكل قوانين ولوائح وسياسات (بما في ذلك السياسات القطاعية و/أو سياسة أقسام خاصة) ومشاريع قوانين و/أو توجيهات.

قد يوصي المسؤولون عن الإطار القانوني، حسب طبيعة هذا الأخير، الحكومة أو يلزمونها بحماية حقوق الطفل من المخاطر المحتملة التي يمثلها الذكاء الاصطناعي. ويمكن للإطار القانوني موضوع البحث أن يكون مستقلاً، أو أن يمثل جزءاً من أطر أوسع لحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبيئة الرقمية. يمكن للإجراءات الحكومية أن تشمل إنشاء هيئات حكومية، بما في ذلك هيئات رقابة مسؤولة عن صياغة التوصيات السياسية بشأن هذه القضية و/أو تطبيق اللوائح التنظيمية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تهدف لمعالجة هذه الإشكالية و/أو التوعية أو جمع المزيد من البيانات حولها. ومن جهتها، يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تكون منظمات غير حكومية، ولكن يمكن أن تكون أيضاً شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات عسكرية خاصة، أو وسائل إعلام، أو مجموعات عرقية منظمة، أو مؤسسات أكاديمية، أو مجموعات ضغط، أو نقابات عمالية، أو حركات اجتماعية.

أمثلة:

الأطر القانونية

تُقرّ [استراتيجية الذكاء الاصطناعي](#) لعام 2021 في إسكتلندا بالتحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي والفرص التي يقدمها بشكل خاص. وتلتزم بوضع سياسات تمكن الطفل من المساهمة في تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه. وتضع هذه الاستراتيجية على وجه الخصوص عدداً من المبادئ التي تمثل أساس مقاربتها تجاه الأطفال والذكاء الاصطناعي، وتشمل: (1) الحماية الخاصة لبيانات الأطفال وخصوصيتهم،

و(2) ضمان سلامة الأطفال عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، و(3) ضمان الشفافية وإمكانية شرح أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال استخدام الطفل بشكل مسؤول، و(4) تزويد الحكومات والشركات بالمعارف الكافية حول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الطفل، و(5) وخلق بيئة تسمح بوضع ذكاء اصطناعي "متمركز حول الطفل".

إجراءات حكومية

أنشأت الحكومة الاسكتلندية وحدة بيانات متخصصة - [تعاونية بيانات للأطفال](#) -، وذلك بالشراكة مع اليونيسف وبرنامج الابتكار القائم على البيانات في جامعة إدنبرة. تعمل هذه الوحدة على تحليل إمكانيات استخدام البيانات من أجل تحقيق المنفعة العالمية للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على اتخاذ تدابير لتحويل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل إلى قانون وطني، كما اعتمدت وثيقة "[توجيهات السياسات](#) بشأن الذكاء الاصطناعي للأطفال" الصادرة عن اليونيسف.

جهات فاعلة غير حكومية

أطلق معهد آلان تورينج ([Alan Turing Institute](#)) ، في أكتوبر 2022، بالاشتراك مع [برلمان الأطفال](#) ، ومع التحالف الاسكتلندي للذكاء الاصطناعي (SAIA)، ومقرها جميعاً في إسكتلندا، مشروعاً يقوم على ثلاثة مراحل ومدته سنتين بعنوان [Exploring Children's Rights in AI](#) - (استكشاف حقوق الأطفال في مجال الذكاء الاصطناعي) وذلك عبر دراسة علاقة تلاميذ المدارس الابتدائية بالذكاء الاصطناعي. وقد نظم المشروع ورشات عمل في المدارس، تمّ خلالها تقديم المفاهيم الأساسية حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال، كما تمّ الاستماع إلى صوت الأطفال، دعماً لمبدأ عدم التمييز فيما يتعلق بالأطفال والذكاء الاصطناعي.